

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية: دراسة باستخدام نموذج الجاذبية.

أ.كاكي عبد الكريم
جامعة الجلفة

ملخص.

التوجه نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي من أبرز سمات ومميزات النظام الدولي الجديد، الذي يتميز بالعمل الإقليمي في إطار ما يطلق عليه "الإقليمية الجديدة New Regionalism"، كبديل عن المنهج الكلاسيكي للتكامل الاقتصادي. مقارنة اعتمدت بهدف الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتحرير التجارة الدولية، من خلال الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كدافع للتصدير الموجه، الذي يتيح اختراق الأسواق الدولية، ثم التمركز والانتشار. مقارنة تتم بالاستفادة من تدمير الرسوم الجمركية وغير الجمركية والقيود الكمية التي يتيحها العمل الإقليمي. كما عززت الاتفاقيات الإقليمية في التأثير الإيجابي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الواردة والصادرة) نحو المناطق المتكاملة (Integrating Regions). هذا من ناحية الإطار المفاهيمي، الذي تجلّى تطبيقاً في موضوع دراستنا، حول اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية (بيان برشلونة 1995)، بتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_{ij})، والناتج الإجمالي الخام (GDP_{ij})، وعدد السكان (POP_{ij})، والمسافة الفاصلة بين الضفتين (DIS_{ij})، والاتفاقيات التجارية (TradeAg_{tij})، والماضي الاستعماري (COLONIZER_{ij})، وبيان سلوكياتهم واتجاهاتهم، وتقدير معدلات نموهم، ثم إسقاط النمذجة القياسية (Empirical Study) عليهم.

Abstract:

The regional economic integration tends to be one of the most prominent features and advantages of the new international system, characterized by the regional action within the framework of the so-called "New Regionalism", an alternative of the classical approach to economic integration. The new regionalism is the approach adopted in order to integrate the new world economic order, and the liberalization of international trade, by relying on foreign direct investment as an export-oriented driver which allows to penetrate international markets; leading to both concentration and proliferation. An approach that takes advantage of the destruction of tariffs and non-tariffs and quantitative restrictions offered by the regional action. Regional agreements have reinforced the positive impact on foreign direct investment flows (inward and outward) towards integrated areas (Integrating Regions). This is as far as the conceptual framework is concerned, A framework which is manifested in the partnership agreement of the Euro-Mediterranean Partnership (Barcelona Declaration, 1995), which is the subject of our study; through the FDI_{ij} data analysis, and GDP_{ij}, and population (POP_{ij}), and the distance between the two banks (DIS_{ij}), and the trade agreements (TradeAg_{tij}), and colonial past (COLONIZER_{ij}), and the statement of their behaviours and trends, and estimating the growth rates, applying the empirical study on them.

الكلمات المفتاحية.

التكامل الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، نموذج الجاذبية، برنامج Eviews9.

Key Words: Economic Integration, Foreign Direct Investment, Euro-Mediterranean Partnership Agreement, Gravity Model, Program Eviews9.

المقدمة.

يعتبر التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر من ملامح النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وترجمت قوة الروابط البينية التبادلية بينهما تطبيقياً، في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي أصبحت من مميزات العلاقات الاقتصادية الدولية بعد

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي النصف الثاني من القرن العشرين. وتطورت هذه التغيرات مولدة "الإقليمية الجديدة" (New Regionalism)، القائمة على تحرير التجارة الدولية، وحرية تدفقات الاستثمارات الدولية، والتخصص وتقسيم العمل الدولي. فنشأت على اثر ذلك العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مستوى العالم، منها، تكتل "النافتا" NAFTA، و"الآسيان" ASIAN، و"اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية" موضوع دراستنا، وأحدثها اتفاقية "البريكس" BRICS. وبذلك أصبحت ثنائيي التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، الآلية الحديثة، للوصول إلى التنمية الاقتصادية الشاملة، والنمو الاقتصادي المتوازن.

مما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هو واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية؟ وما نتائجها في مجال التطبيق باستعمال نموذج الجاذبية؟

وللإجابة على إشكالية البحث، يمكن اختبار الفرضية الأساسية التالية:

- يوجد علاقة تكامل مشترك Co-Integration على المدى الطويل (Long-run relationship) بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

للإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضية، اتبعنا المنهجية التالية:

- القسم الأول: الدراسات السابقة.
- القسم الثاني: التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر: مقاربات نظرية (Theoretical Approaches).
- القسم الثالث: تحليل واقع الشراكة الأورو-متوسطية.
- القسم الرابع: نموذج الجاذبية المقترح: تقدير وتحليل البيانات، والنتائج التطبيقية.
- القسم الخامس: الخلاصة.

1. الدراسات السابقة (Previous Studies).

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودرست العلاقة التأثيرية التبادلية بينهما. وتطرقت هذه الدراسات إلى المجال التطبيقي لهذه العلاقة، المتمثل في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أغلبها أسقطت عليها النمذجة القياسية (Empirical Study)، ومن بين هذه الدراسات نجد:

دراسة (بلقاسم زايري- عبد القادر دربال، 2009)، تطرقت إلى التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال القيام بتشريح لأهم العناصر التحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب وشرق المتوسط. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الدول المتوسطية لم تستفد من التوسع المعتبر للاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة، بسبب العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية المعيقة، بالرغم من وجود إمكانيات واسعة لتطوير الاستثمارات الأجنبية على مستوى المنطقة، إضافة إلى المكانة الرئيسية التي تحتلها جذب الاستثمارات الأجنبية في سياسات التنمية لهذه الدول، والالتزام الواضح بالإصلاحات التي ترمي إلى تحسين مناخ الاستثمارات وخلق مناخ أعمال ملائم، وكذا الاتجاه الملاحظ نحو الاستدراك في السنوات القليلة الأخيرة.

دراسة (Adam Marszk, 2014)، المعنونة بـ"التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر: مراجعة للمفاهيم النظرية الرئيسية". الهدف من هذه الدراسة هو تقديم وتفسير العلاقات النظرية الرئيسية بين التكامل الاقتصادي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. قُسمَ البحث إلى جزئين رئيسيين، تناول الجزء الأول تحليل مفهوم نظرية الاستثمار الأجنبي

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

المباشر، في حين تناول الجزء الثاني، العلاقات النظرية بين التكامل الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التحقق من ذلك تجريبيا. بدايةً افترضت الدراسة، أن التكامل الاقتصادي يجب أن يُؤثّر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا (بديهية)، ذلك بسبب تراجع الحواجز التجارية، وانتشار وتمدد الأسواق. إلا انه ظهر تجريبيا (بالمقارنة بين بعض الكتل الإقليمية)، أن الأثر بينهما غير واضح المعالم في بعض المناطق موضوع الدراسة.

دراسة (Narendra and Anuradh Goel, 2014)، المعنونة بـ "اثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر: استعراض بعض الأدبيات الاقتصادية". تناولت هذه الدراسة بالتحليل اثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على النمو الاقتصادي، واستندت في تحليلها لهذا الموضوع على العديد من الأدبيات الاقتصادية، بهدف معرفة مدى درجة تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على النمو الاقتصادي، مع الأخذ كحالة للدراسة، العديد من الاقتصادات المختلفة. الهدف الأول لهذه الدراسة، هو التحقق من مدى فعالية اثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على النمو الاقتصادي، باستعمال بعض مكونات الاقتصاد الكلي، مثل، توزيع الدخل، التجارة، الفقر، التشغيل، ... الخ، للعديد من الاقتصادات الإقليمية.

دراسة (Marku Megi, 2014)، المعنونة بـ "تطبيق نموذج الجاذبية على دول الاتحاد الأوروبي: مقارنة قياسية". ابتدأت هذه الدراسة بالتأصيل للاستثمار الأجنبي المباشر، ودوره الهام والكبير في نمو الاقتصاد العالمي. كذلك للمزايا التي يمكن أن يوفرها للشركات متعددة الجنسيات، من أسواق جديدة، قنوات تسويقية جديدة، تسهيلات للتصنيع، الحصول على التكنولوجيا والمنتجات، كذلك توفير تقنيات حديثة، ورؤوس الأموال بالنسبة للدول المضيفة. من خلال هذه الدراسة، تم تحليل كيفية تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالبعد (المسافة)، والحجم الاقتصادي للبلد (GDP). بالنظر إلى أن تأثير نموذج الجاذبية (باستخدام المسافة والحجم) على الاستثمار الأجنبي المباشر موجود بالفعل، فإن هذه الدراسة قامت بتحليل وفحص كيفية تأثير هذين العاملين على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وباستعمال نموذج قياسي، تم فحص كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الرائدة في الاتحاد الأوروبي على بعض دول العالم. في حين أن الفرضية التي أثبتت في هذه الدراسة، هي ذات صلة بحقيقة أن نموذج الجاذبية وعوامله، مهم للغاية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وان الحجم يلعب دورا أكثر أهمية من المسافة. وتم تأكيد ذلك باستخدام الأحكام الإحصائية والتحليل الاقتصادي القياسي.

دراسة (Shekoofe Nagheli and Others, 2013)، المعنونة بـ "اثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة تطبيقية على بلدان D8". أكدت هذه الدراسة على أن التوجه نحو التكامل الاقتصادي ومختلف صيغ الاتفاقات التجارية الإقليمية، يُمكنُ الاقتصادات الوطنية من اكتساب ميزة نسبية، تؤهلها للرفع من التنافسية الدولية لاقتصاداتها، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بفعل تراجع القيود الكمية وغير الكمية، المؤثرة أيضا على نمو التجارة الدولية في نفس الوقت. كما تبحث هذه الدراسة كيفية تأثير التكامل الاقتصادي والعملة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال نموذج الجاذبية Gravity Model، وPanal Data، على أعضاء مجموعة دول D8، خلال الفترة 2001-2011. وأكدت تقديرات نموذج الجاذبية على التأثير الإيجابي للتكامل الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول مجموعة D8.

دراسة (بن يوب لطيفة- عوار عائشة، 2013)، المعنونة بـ "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي". تناولت هذه الدراسة تحليل وقياس اثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، واثر الاستثمار على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، مع دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

1981- 2011، باستخدام طريقة التكامل المتزامن. وتشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات وذلك بعد استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول، كما تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

دراسة (Prema-chandra Athukorala, 2013)، المعنونة بـ"الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي داخل إقليم جنوب آسيا: اتجاهات، أنماط وآفاق". تبحث هذه الدراسة اتجاهات وأنماط الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان منطقة جنوب آسيا، مع التركيز على إمكانية دمج عمليات الإنتاج بين دول المنطقة من خلال مزيد من إصلاح سياسات الاستثمار والتجارة. إذ تشير جميع الأدلة التجريبية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي (الذي يستهدف الأسواق) مستمر في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان منطقة جنوب آسيا، مع تحول كبير في السنوات الأخيرة لصالح أنشطة قطاع الخدمات. أما الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي (الذي يستهدف الكفاءة)، ظل محصورا في عدد قليل في خطوط المنتجات والملابس، أيضا في عدد قليل من الصناعات التي توفر موارد طبيعية محددة، التي تلعب دورا هاما في قرارات اختيار الموقع للشركات، وفي بعض الصناعات الأخرى بما في ذلك الالكترونيات والأجهزة الكهربائية، التي تسيطر على قسم كبير من الإنتاج العالمي.

دراسة (Valeriano Martinez and Marta Benaoa, 2010)، المعنونة بآثار التكامل الاقتصادي والحوافز التجارية: هل التكامل الاقتصادي الأوروبي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؟. تناولت هذه الدراسة الأثر الصافي للتكامل الاقتصادي كمقياس للتغيرات في الحوافز التجارية، في تضييق الحدود بين الدول الأوروبية. من أجل دراسة هذه المساهمة، تم دراسة أسواق السلع لـ18 دولة أوروبية خلال الفترة 1995- 2006 باستعمال نموذج الجاذبية. إذ تم بناء النموذج باستخدام البيانات المصنفة لـ23 قطاع. وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة منذ عام 1995، على أن اثر التكامل قد يؤدي إلى الحد من آثار الحدود بأكثر من 50%. وان الانخفاض في التحيز الكبير للسوق المحلي يؤدي إلى انخفاض كمية التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بين هذه الدول.

دراسة (Dirk Willem te Velde and Dirk Bezemer, 2004)، المعنونة بـ"التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية". تطرقت الدراسة إلى محاولة فهم العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، من خلال دراسة نظرية وقياسية، شملت موضوعي التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر، اللذين بدأ في الظهور على مدى العقد الماضي. متزامنا مع النمو القوي لعدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية (RTAs)، المشار إليها من طرف المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. خلصت الدراسة إلى إجماع جميع الأدبيات على أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مع البرهنة على ذلك بالدراسة القياسية التي أسقطت على موضوع الدراسة.

دراسة (Eduardo Levy Yeyati, Ernesto Stein, Christian Daude, 2003)، المعنونة بـ"التكامل الاقتصادي وموقعه من الاستثمار الأجنبي المباشر". تناولت الدراسة اثر اتفاقيات التكامل الإقليمي (RIAs) على موقع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، باستخدام البيانات الخاصة بمخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (الإحصائيات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر). قاعدة البيانات المعتمدة تغطي الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 20 دولة مصدرة عضو في OECD، إلى 60 دولة مضيفة (مستقبل)، من الفترة 1982 إلى

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

1999. باستخدام تحليل البيانات وجد أن آثار اتفاقيات التكامل الإقليمية RIA، بين بلد مضيف للاستثمارات وبلد مصدر لها، يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من هذا المصدر بنحو 27%.

دراسة (Francesca Di Mauro, 2000)، المعنونة بـ "أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، باستعمال نموذج الجاذبية". استخدمت هذه الدراسة نموذج الجاذبية للتعامل مع قضيتين ذات صلة بالتكامل الاقتصادي. القضية الأولى، هي تحليل اثر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات المحددة للاندماج الاقتصادي، وتأثيرها النسبي على الصادرات. تشمل هذه المتغيرات، التعريفات الجمركية، والحواجز غير التعريفية، وتقلبات أسعار الصرف. أظهرت النتائج على نطاق واسع أن القفز على التعريفات الجمركية يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك، إن الحواجز غير الجمركية تؤثر سلبا أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر. على النقيض من ذلك فإن الأثر على الصادرات، وتقلبات أسعار الصرف ليس لها اثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. أما القضية الثانية، فهي التي تتعلق بالتكامل، بالاسترشاد بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على المستوى الكلي، بينت النتائج أنها تحمل علاقة تكاملية.

دراسة (Julia Kubny and Others, 2008)، المعنونة بـ "التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة". اعتبرت هذه الدراسة أن التكامل الاقتصادي الإقليمي غالبا ما يكون وسيلة لتحسين جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ذلك بتطبيق اتفاقات التكامل الإقليمية (RIAs). وكانت الحالات التي تناولتها الدراسة هي، Mercosur في أمريكا اللاتينية، ASEAN و SAARC في آسيا، و SADC في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا. خلصت الدراسة إلى ثلاثة نتائج هي، الأولى، أن العوامل الخاصة بكل بلد في كثير من الأحيان هي أكثر أهمية كحافز للاستثمار الأجنبي المباشر من التكامل الاقتصادي الإقليمي. والثانية، أن الدول الأعضاء من غير المرجح أن تتقاسم على قدم المساواة نتائج تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج من تطبيق اتفاقات التكامل الإقليمية (RIAs)، مع التأكيد على أنه ليس بالضرورة أن تستفيد الدول الأغنى من الحصة الكبرى. والثالثة، أن الدول ذات النقل الإقليمي، كالبرازيل، الصين، الهند، وجمهورية جنوب إفريقيا، لعبت دورا ثانويا في تعزيز تكامل اقتصادي إقليمي حقيقي قائم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Magnus Blomstrom and Ari Kokko, 1997)، المعنونة بـ "التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر". تناولت هذه الدراسة آثار اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وكيف أن هذه الترتيبات قد تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الوارد والصادر للمنطقة المتكاملة. بعد ما ابتدأت الدراسة بإطار مفاهيمي عام للتحليل، ركزت على ثلاثة نماذج مختلفة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية: الأول، تكامل شمال-شمال (انضمام كندا - CUSTA)، الثاني، تكامل شمال-جنوب (انضمام المكسيك إلى NAFTA). والثالث، تكامل جنوب-جنوب (MERCOSUR). كان الاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة، هو أن الردود على اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي، تعتمد إلى حد كبير على التغيرات البيئية التي نجمت عن الاتفاق، والمزايا الموقعية، للبلدان والصناعات المشاركة. علاوة على ذلك، تشير نتائج الدراسة، إلى أن أكثر الآثار إيجابية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حدثت عندما تزامنت اتفاقات التكامل الإقليمي مع التحرير التجاري على المستوى المحلي، واستقرار الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء.

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

2. التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر: مقاربات نظرية (Theoretical Approaches).

تشير النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة، والنظريات الموحدة للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي، يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر ويزيد في جاذبيته. وفي المقابل، يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر التكامل الاقتصادي الإقليمي ويُمكن له. وتشير كل الدراسات التجريبية، إلى العلاقة التكاملية التبادلية التأثيرية بينهما.

1.2. التكامل الاقتصادي The Economic Integration.

مصطلح التكامل الاقتصادي، برز في النصف الثاني من القرن الماضي، نتيجة لتنامي مظاهر العولمة، وبداية تشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المبني على مختلف أوجه التعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي الإقليمي، وشبه الإقليمي، والدولي. في ظل تشكُّل القطبية بين العالمين، الرأسمالي القائم على نظريات "ادم سميث" (Adam Smith)، وتجربته الاندماجية الرأسمالية (الاتحاد الأوروبي). والاشتراكي، الذي يتمحور حول أفكار "كارل ماركس" (Karl Marx) وتجربته الاندماجية الاشتراكية (مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة أو ما يعرف "بالكوميون").

يرى ارنست هاز Ernest HAAS، الذي يعد احد رواد نظرية التكامل الاقتصادي، بأن التكامل الاقتصادي هو "مسار بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى إنشاء مركز أو وحدة اشتمل وأوسع تتولى شؤونها بمختلف الأبعاد والأنواع، هذا المركز والذي بمقتضى ذلك تمتلك مؤسساته أو تهدف إلى امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكونة لها.¹

1.1.2. صيغ التكامل الاقتصادي وفق المنهج التجاري (مدخل المقومات الثلاث).

التكامل الاقتصادي هو صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، هدفه التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والإنتاجية لدول منطقة التكامل/التكامل. إذ مرت نظريات التكامل الاقتصادي التي تعتمد على متغيرات محددة في تفسيرها له، بتطورات اقتصادية عديدة في الفكر الاقتصادي الحديث، كذلك على مناهج ومراحل متدرجة، من بينها المنهج التجاري (Commercial Approach)، الذي ينطلق من مقومات ثلاثة هي:²

• الأول: أن الاقتصاديات القطرية تكون قد استفذت إمكاناتها الاقتصادية الذاتية من خلال التشابك الاقتصادي الداخلي، بحيث يصبح تطورها الاقتصادي مرهونا بالمزيد من التشابك الخارجي.

• الثاني: أن إطلاق التشابك الخارجي بصورة شاملة يؤدي إلى تبعية الاعتماد المتبادل على المستوى الدولي.

• الثالث: أن المستوى الإقليمي تقل فيه مخاطر التبعية، وتزايد من خلاله فرص إقامة اعتماد متبادل مستقل على المستويين الإقليمي والعالمي. وبالتالي فهو قادر على تحقيق الاستقرار للعلاقات الاقتصادية يجعل المضي نحو اتحاد اقتصادي يحقق منافع لجميع الدول الأعضاء، ومن ثم يهيئ لاتحاد سياسي.

وفق هذا المنهج، ميّز الكاتب الاقتصادي الهولندي "جان تينبرجن" (Jan Tinbergen) بين نوعين من التكامل، هما:

الأول: التكامل السليبي، هو يتوافق مع ما نادى به الفكر الليبرالي (الحرية الاقتصادية وفق مبدأ دعه يعمل دعه يمر)، من حرية حركة التدفقات الاقتصادية وفق قواعد السوق، دون أية عراقيل أو تدخل من الدولة بحد هذه التدفقات عن طريق إجراءات تعوقها (معوقات جمركية أو غير جمركية أو قيود كمية).

الثاني: التكامل الايجابي، هو إقامة تكامل/تكامل بين دول متقاربة جغرافيا أو حضاريا أو اقتصاديا، من خلال الاتفاق الجماعي على إجراءات تستهدف تسهيل التدفقات الاقتصادية البينية، وتوجيهها بما يخدم مصالح أطراف المنطقة، والتأثير على عملية النمو والتنمية Growth and Development.

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

قام الاقتصادي الأمريكي "بيلا بلاسا" * Bela Balassa بتقسيم هذه المراحل إلى خمسة مراحل، وصياغتها حسب التدرج، مع الأخذ في الاعتبار العامل الزمني. (أنظر الجدول (1)).

الجدول (1): مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بلاسا.

صيع التكامل	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الخارجية	حرية انتقال عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية
منطقة تجارة حرة	*				
اتحاد جمركي	*	*			
سوق مشتركة	*	*	*		
اتحاد اقتصادي	*	*	*	*	
وحدة اقتصادية	*	*	*	*	*

المصدر: محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2.1.2. الإقليمية الجديدة New Regionalism.

يذهب البعض في تعريفه للإقليمية الجديدة بأنها سياسة تُصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض. وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (Open Regionalism) والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء كتل أبيك (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.³ بذلك أصبحت الإقليمية الجديدة، من أهم الظواهر السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي ميزت عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، أين أُعيدَ هيكل النظام الاقتصادي العالمي، إيدانا لميلاد رؤية جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على الإقليمية محل القطبية، والتكتل وتقسيم العمل الدولي، والخروج بذلك من ضيق العمل القطري إلى رحابة العمل الإقليمي.

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ديناميكية سريعة في الحجم والاتجاه في السنوات الأخيرة، خصوصا تجاه الدول النامية والأقل تقدما. إذ ساهمت في تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق، بفعل التحرير التجاري والاقتصادي، واعتماد السياسات القائمة على إعادة الهيكلة والخصخصة، وإقرار سياسات جاذبة ومُوطَّنة له من طرف الدول المضيفة. إذ عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه الدول النامية والأقل تقدما نموا سريعا بلغ 681 مليار دولار عام 2014، ومن المتوقع أن يصل إلى 850 مليار دولار عام 2017. نمو سجل بفعل السياسات الجاذبة المطبقة من قبل الدول المضيفة.

1.2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر: تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق.

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية، ومكانة إستراتيجية، لدى الدول المصدرة له والمضيفة (الدول النامية). إذ تُعد وسيلة الدول المضيفة للانفتاح التجاري (Trade Openness) على الأسواق الدولية. ومما زاد من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، تنامي الانفتاح الاقتصادي ونمو تحرير التجارة الدولية. عوامل ساعدت على النمو السريع في حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي (تجاه العالم النامي ودول الجنوب على الخصوص). مما ساهم في

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات على المستوى الدولي، مكنت لتعزيز التكامل الإقليمي، وزيادة القدرات الإنتاجية للدول، التي أدت إلى خلق شبكة واسعة من الأسواق الدولية للتبادل التجاري، موازنة بين فوائد الإنتاج والعجز فيه.

2.2.2. الجغرافية الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

سجلت جغرافية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافيا وقطاعيا، على مدى العقدين الماضيين نموا متزايدا نحو اقتصادات البلدان النامية والأقل تقدما والانتقالية*، إذ باتت تشكل حاليا نصف البلدان العشرين المصنفة في اعلى قائمة الاقتصادات المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر. في حين، سجلت في عام 2014، تراجعاً من ناحية الحجم والتدفقات، مقارنة بعام 2013. كما انخفضت من ناحية الكم من جهة، ومن ناحية التوجهات من جهة أخرى. وهو ما أثر سلباً على نسبة النمو في الاقتصاد العالمي، والتراجع في الإنتاج الدولي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات.

جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 الصادر عن الأونكتاد**، أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض على صعيد العالم بمعدل 16%، فبلغت قيمته 1.23 تريليون دولار في عام 2014. هبوط يمكن عزوه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتباب المستثمرين في السياسات المتبعة واشتداد المخاطر الجيوسياسية، ومخاطر الجغرافية السياسية المرتفعة. (أنظر الجدول (2): مؤشرات مختارة تخص الاستثمار الأجنبي المباشر، في عام 2014 وسنوات مختارة.

القيمة بالأسعار الحالية (مليارات الدولارات)

البند	1990	2007-2005 (معدل ما قبل الأزمة)	2012	2013	2014
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	205	1397	1403	1467	1228
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	244	1423	1284	1306	1354
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2198	13894	22073	26035	26039
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	2254	14883	22527	25975	25875
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	82	1024	1467	1517	1575
معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	4.4	7.6	7.0	6.1	6.4
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	128	1105	1445	1453	1486
معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	5.9	7.6	6.6	5.8	5.9

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015.

من الجدول (2)، وصلت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم إلى ادني مستوياتها في عام 2014، بمقدار 1228 مليار دولار، في حين كان الصادر منها يقدر بـ 1354 مليار دولار، وهو الأعلى إذا استثنينا الفترة 2007-2005. ومن المتوقع حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015، أن يحدث انتعاش في الأفق في عام 2015، وان تنمو التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 11% لتصل إلى 1.4 تريليون دولار. وتشير التوقعات كذلك إلى أن هذه التدفقات سترتفع إلى 1.5 تريليون دولار في عام 2016، وإلى 1.7 تريليون دولار في عام 2017. وذلك وفقاً لنموذج الأونكتاد للتنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.2.2. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمية.

بالنسبة لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمية لعام 2014، مُقسمة على المجموعات الاقتصادية، ووفقاً لتقرير الاستثمار لعام 2015، فإن الاقتصادات المتقدمة سجلت انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة بنسبة 28%،

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

بقيمة 499 مليار دولار. أما بالنسبة للبلدان النامية، فقد وصلت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أعلى مستوى لها حتى تاريخه، إذ بلغت 681 مليار دولار محققة ارتفاعا نسبته 2%. وهكذا استمرت البلدان النامية في وضعها القيادي من حيث التدفقات الداخلة على صعيد العالم. وأصبحت الصين هي ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وخمسة من بين أكبر عشرة متلقين لهذا الاستثمار في العالم هي بلدان نامية، وذلك حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015.

أما بالنسبة للتجمعات والمبادرات الإقليمية، فقد شهد معظمها انخفاضاً في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014. وحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015، فقد شهدت مجموعة البلدان التي تتفاوض بشأن اتفاق التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي واتفاق الشراكة عبر المحيط الهادي تناقص نصيبها المشترك من التدفقات الداخلة العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين بلدان الشراكة الإقليمية الاقتصادية (التي ارتفع نصيبها بنسبة 4% إلى 363 مليار دولار) خالفت هذا الاتجاه.

الجدول (3): توقعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المجموعة الاقتصادية (2005-2017).

(بمليارات الدولارات)

توقعات			المعدلات				
2017	2016	2015	2014	2013	-2009 2011	2007-2005	
1724	1484	1368	1228	1467	1359	1397	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي
843	722	634	499	697	718	917	الاقتصادات المتقدمة
850	734	707	681	671	561	421	الاقتصادات النامية
53	47	45	48	100	81	60	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
توقعات معدلات النمو			معدلات النمو		متوسط معدلات النمو		
2017	2016	2015	2014	2013	-2009 2011	2007-2005	
16.2	8.4	11.4	16.3-	4.6	3.1	40.1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي
16.7	13.9	23.8	28.4-	2.7	3.0	48.2	الاقتصادات المتقدمة
15.8	3.9	3.2	1.6	5.0	4.8	26.1	الاقتصادات النامية
12.3	5.3	2.3-	51.7-	17.0	1.1-	48.0	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015.

4.2.2. تواترات الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي لعام 2014.

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لعام 2014، بنسبة 16%، فهبطت من 1.47 تريليون دولار لعام 2013، إلى 1.23 تريليون دولار لعام 2014. ويعزى هذا التواتر حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، إلى هشاشة وانكماش الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن السياسي لدى المستثمرين ومخاطر الجغرافية السياسية، وهو ما يتناقض مع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والعمالة وهي جميعا شهدت نمواً، سواء بالنسبة لعام 2014، أو بالنسبة لتوقعات عامي 2015 و2016، حسب نفس التقرير دائماً. الجدول (4).

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

الجدول (4): معدلات النمو العالمية للنتائج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والتجارة، والعمالة، والاستثمار الأجنبي المباشر، 2008-2016.

(بالنسبة المئوية)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المتغير
3.1	2.8	2.6	2.5	2.4	2.9	4.1	2.0-	1.5	النتائج المحلي الإجمالي
4.7	3.7	3.4	3.5	2.8	6.8	12.6	10.6-	3.0	التجارة
4.7	3.0	2.9	3.2	3.9	5.5	5.7	3.5-	3.0	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
1.2	1.3	1.3	1.4	1.4	1.4	1.2	1.1	1.2	العمالة
8.4	11.4	16.3-	4.6	10.3-	17.7	11.9	20.4-	20.4-	الاستثمار الأجنبي المباشر
للتذكير									
1.48	1.7	1.23	1.47	1.40	1.56	1.33	1.19	1.49	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر (بتريليونات الدولارات)

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database for FDI in 2008-2014, United Nations (2015) for GDP; IMF (2015) for GFCF and trade; ILO for employment; and UNCTAD estimates for FDI in 2015-2016 (www.unctad.org/fdistatistics).

(الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2008-2014، والأمم المتحدة (2015) فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي، وصندوق النقد الدولي (2015) فيما يتعلق بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي والتجارة، ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالعمالة، وتقديرات الأونكتاد فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2015-2016.

ويستشرف التقرير، توقع نمو التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 11% ليصل إلى 1.4 تريليون دولار في عام 2015. كما يستشرف التقرير إمكانية ازدياد التدفقات زيادة إضافية إلى 1.5 تريليون دولار و 1.7 تريليون دولار في عامي 2016 و 2017 على التوالي. مع إمكانية ارتفاع نصيب مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية، التي تنوي زيادة إنفاقها من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، من نسبة 24% إلى 32%، وفقا لاستقصاء الأونكتاد المذكور بشأن نشاط الأعمال. وتتفق البيانات المتعلقة بالأشهر القليلة الأولى من عام 2015 مع هذا التنبؤ. كما يمكن أن تكون الشراكة في مجال التجارة والاستثمار عبر الأطلسي لها تأثيرات هامة في هذه التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أنه حسب نفس التقرير، قد يحدث خلل في الانتعاش المتوقع بسبب عدد من المخاطر الاقتصادية والسياسية، من بينها أوجه عدم التيقن المستمرة في منطقة اليورو الأوروبية، والآثار التبعية المترتبة على التوترات الجغرافية-السياسية، وأوجه الضعف المستمرة في الاقتصادات الناشئة، بذلك ختم التقرير.

3.2. التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك اعتراف متزايد بالدور الهام للتكامل الاقتصادي، في تسهيل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز نمو التجارة الدولية عبر مختلف الأقاليم العالمية، من أجل تنمية سلاسل الإمداد الإقليمية والدولية. إذ عرفت سنة 2013، حسب التقرير السنوي لمركز التجارة الدولية****، التحول نحو اتفاقيات التجارة عديدة الأطراف لأقاليم كبرى مثل اتفاقية التجارة في الخدمات، واتفاقية الشراكة في التجارة والاستثمار العابرة للأطلسي، واتفاقية الشراكة العابرة للمحيط

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

الهادي، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. حسب التقرير نفسه، زادت التجارة بين بلدان الجنوب في التجارة العالمية بأكثر من الضعف على مدى العشرين سنة الماضية، لتصل إلى 4.5 تريليون دولار تقريبا في 2012. ويرجع الأمر إلى ذلك بصورة كبيرة، إلى هيمنة التجارة البينية في البلدان النامية، إذ في آسيا مثلا، تمثل حوالي 75% من الإجمالي.

وأكدت دراسة (Normaz Wana, Peter Smith and Maurice Kugler, 2009)، أن عديد الدراسات السابقة بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي ركزت في المقام الأول على خلق التجارة ثم تحويل التجارة حسب النموذج الذي اقترحه Viner (1950)، وأن تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على هيكل ودوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إما الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية أو الأفقية)، يحدث هذا عندما تنتقل شركة إنتاج في الخارج للإنتاج في بلد أجنبي (عوامل الإنتاج اخص)، بدلا من تصدير إنتاجها المحلي ودفع الرسوم الجمركية. بمعنى أن التكامل الاقتصادي له اثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من جهة أخرى، التكامل الاقتصادي يمثل آلية حديثة لدعم التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر (تعتبر التجارة الدولية الوجه الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر)، إذ يساعد التكامل الاقتصادي على نمو التجارة، وجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشير العديد من الاقتصاديين في هذا المجال إلى أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق:⁴

- تخفيض التشوهات على مستوى الإنتاج والرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية.
- الرفع من الحجم الكامن للسوق، ومن حجم الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون المحليون والأجانب. وفي حالة الاتحاد الجمركي، يظهر الأثر من خلال سوق موحدة بتعريف جمركية مشتركة، يرفع من الحوافز التي تدفع المستثمرون إلى تبني ما يسمى بمصانع التعريف الجمركية "Tariff-jumping".
- وتؤكد التجارب التطبيقية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، على قدرتها على إنشاء وخلق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجيهه نحو خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي، وتحسين مؤشرات التنمية، وخلق الثروة وتوفير مناصب العمل، وتحسين نوعية الإنتاج، وتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

3. تحليل واقع الشراكة الأورو-متوسطية.

جسّد المشروع الأورو-متوسطي (EUROMED)، الانفتاح الأوروبي على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، من خلال مؤتمر برشلونة الأورو-متوسطي، الذي نظمه الاتحاد الأوروبي في عام 1995، بهدف احتواء الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، عن طريق إنشاء مجموعة اقتصادية، تمثل 7% من سكان العالم و8% من الثروة العالمية، وتضم 27 دولة بعدد سكان يقدر بحوالي 800 مليون نسمة. قائمة على ثلاثة محاور أساسية، المحور السياسي والأمني بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. المحور الاقتصادي والمالي لبناء منطقة رخاء ومنطقة تبادل تجاري حر بحلول عام 2010، تقوم على التعاون التجاري والمالي والفني. أخيرا المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني يهدف إلى حوار الحضارات والأديان، محاربة التطرف والإرهاب، الحد من الهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال والجريمة المنظمة، القضاء على أسلحة الدمار الشامل، تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وضع برامج تدريب مهني محلية لبلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

أما بالنسبة للعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء في حوض المتوسط فهي "لا تزال غير متوازنة. وإن كان الميزان التجاري يميل لفائدة بلدان المتوسط. وبالفعل، فإن دول المتوسط الإثني عشر تمثل 8% فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي و6% من وارداته. في حين يمثل الاتحاد الأوروبي 50% من صادرات بلدان المتوسط الشريكة (إلى غاية $\frac{2}{3}$ بالنسبة للمغرب و $\frac{3}{4}$ بالنسبة للمالطة) و49% من وارداتها. ويختلف الوضع إذا أخذنا في الحسبان الإحصائيات المتعلقة بالتدفق التجاري بالنسبة لكل واحد من البلدان. فإيطاليا هي البلد الذي نجد فيه نسبة التدفق التجاري مع بلدان المتوسط أعلى من غيرها. كما أن المبادلات التجارية لفرنسا وألمانيا مع بلدان المتوسط مهمة.⁵

حسب نشره للبرلمان الأوروبي، قدرت حصيلة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية الشريكة لعام 2007، بـ120 مليار يورو، ما يمثل 9.7% من مجموع صادرات الاتحاد. بمتوسط تطور سنوي يقدر بـ8% منذ عام 1990. في حين قدرت وارداته من الدول الشريكة، لنفس العام، بـ107 مليار يورو، ما يمثل 7.5% من مجموع وارداته الإجمالية. الجدول (5).

الجدول (5): تطور التجارة للاتحاد الأوروبي مع البلدان المتوسطية**** (مليون يورو).

السنة	الواردات	التطور السنوي	% من مجموع واردات الاتحاد الأوروبي	الصادرات	التطور السنوي	% من مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي	الرصيد	صادرات + واردات
2003	69550	---	7.44%	80124	---	9.22%	10574	149674
2004	77411	11.3%	7.53%	94529	18.00%	9.92%	17118	171940
2005	91493	18.2%	7.76%	105397	11.5%	10.01%	13904	196890
2006	102256	11.8%	7.56%	111050	5.4%	9.58%	8797	213306
2007	107153	4.8%	7.51%	119605	7.7%	9.65%	12452	226758
متوسط النمو السنوي		11.4%			10.5%			10.9%

Source: FMI.

في حين بقي الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للبلدان المتوسطية في التبادلات التجارية الخارجية، إذ ما يقارب 50% من تجارتها الخارجية هي مع الاتحاد الأوروبي، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ12.3%، الجدول (6).

الجدول (6): تطور التجارة للدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي (مليون يورو).

السنة	الواردات	التطور السنوي	% من مجموع واردات الاتحاد الأوروبي	الصادرات	التطور السنوي	% من مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي	الرصيد	صادرات + واردات
2003	81851	---	49.87%	63101	---	51.31%	-18749	144952
2004	95678	16.9%	45.96%	78218	24.0%	50.31%	-17460	173896
2005	101645	6.2%	44.41%	82687	5.7%	48.43%	-18958	184332
2006	112278	10.5%	42.64%	94279	14.0%	47.44%	-17999	206557
2007	122559	9.2%	41.51%	100381	6.5%	46.82%	-22178	222940
متوسط النمو السنوي		10.6%			12.3%			11.4%

Source: FMI.

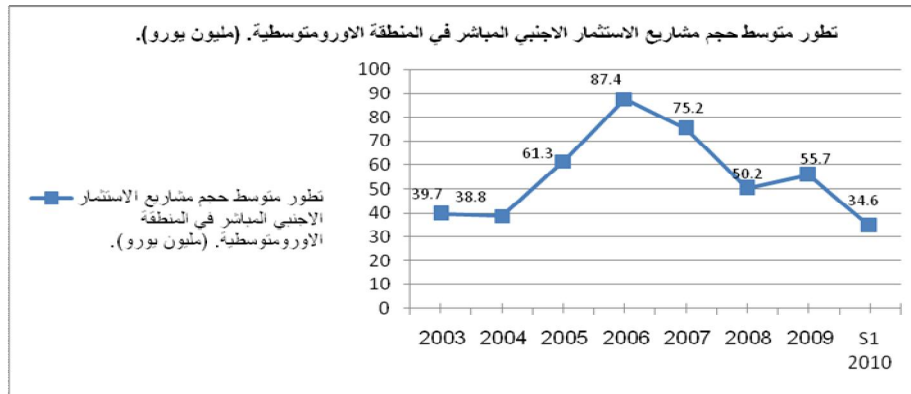
بالنسبة لتحليل نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة الشراكة الأورو-متوسطية، فإن عديد الإجراءات اتخذت في إطار الشراكة، لدعم برامج ونشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وصلت أقصاها إلى قيمة 15.3 مليار يورو عام 2006 (تضاعف مقارنة بعام 2005 وبنسبة 6% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاتحاد الأوروبي). في حين بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) للاتحاد الأوروبي في الدول المتوسطية

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

الشريكة مجتمعة 68 مليار يورو في عام 2006 تمثل قيمة الاستثمارات لـ755 مشروع استثماري، و61 مليار يورو بالنسبة لعام 2007، لـ770 مشروع استثماري. إلا أن هذا التطور سجل مجلول عام 2008 انخفاض حاد في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة قدر بـ30%، مقارنة بسنتي، 2006، و2007.

بالنسبة لعام 2010 (السداسي الأول من عام 2010)، ومن بيانات مرصد الاستثمار والشراكة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ANIMA-MIPO، سجل 392 مشروع استثماري، مقابل 532 مشروع لعام 2009، بنسبة زيادة (+47%). ورغم ذلك، فإن الانخفاض في المبلغ الإجمالي لإعلانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسارع، إذ سجل 34.6 مليون يورو لكل مشروع في السداسي الأول لعام 2010، في مقابل 55.7 مليون يورو لعام 2009، و87.4 مليون يورو لعام 2006. (الشكل 1). كما سجل المبلغ الإجمالي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 13.6 مليار يورو في السداسي الأول من عام 2010، في مقابل 29.6 مليار يورو في عام 2009، بنسبة تناقص (-8%).

الشكل (1): تطور متوسط حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الأورو-متوسطية. (مليون يورو).



Source: ANIMA-MIPO, Bilan de l'Investissement Direct Etranger et des Partenariats, Premier semestre 2010.

بالنسبة لمجموع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي، في الدول المتوسطية الشريكة، يعتبر الاتحاد الأوروبي، المستثمر الأول في جنوب المتوسط، بـ85.2 مليار يورو في عام 2007، بذلك يكون أكبر مانح للمنطقة بـ3 مليار يورو سنويا ما بين مساعدات وقروض. تتصدر إسرائيل ومصر أكبر المستفيدين من تدفقات الاستثمارات بـ42% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي للمنطقة، في حين تأتي الأردن ثانيا ولبنان وسوريا بـ2%، من إجمالي هذه التدفقات. (الجدول 7).

الجدول (7): من يستثمر وأين: مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتوسطية الشريكة في عام 2005. (مليون يورو).

البلدان المتوسطية الشريكة	الاتحاد الأوروبي	ألمانيا	اسبانيا	فرنسا	ايطاليا	هولندا	المملكة المتحدة
البلدان المتوسطية الشريكة	54632	4345	2173	12773	2171	3336	5875
المغرب العربي	13200	415	---	7790	812	---	---
المغرب	11366	190	2173	7066	243	243	---
المشرق العربي	9336	639	---	1978	326	---	---
مصر	8949	413	---	1624	250	718	1534
تركيا	23247	3168	---	2473	957	1557	---
إسرائيل	3575	106	---	532	71	821	---

المصدر: فابريس جراس، مرجع سبق ذكره، ص 7.

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

من الجدول (7)، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد الأوروبي، إلى دول جنوب المتوسط الشريكة، حوالي 54.6 مليار يورو، تصدرت تركيا الدول المستفيدة بـ23.2 مليار يورو، تليها المغرب بـ11.3 مليار يورو. كانت فرنسا هي أكبر مستثمر في المنطقة بـ12.7 مليار يورو، تليها بريطانيا بـ5.8 مليار يورو. في حين، بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول جنوب المتوسط إلى داخل الاتحاد الأوروبي 16.4 مليار يورو عام 2005، مقارنة بـ54.6 مليار يورو، حجم استثمارات الاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية الجنوبية، مصدرها الرئيسي تركيا وإسرائيل، وبدرجة أقل لبنان، وأخيرا المغرب. الجدول (8).

الجدول (8): من يستثمر وأين: مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المتوسطية الشريكة في الاتحاد الأوروبي في عام 2005 (مليون يورو).

البلدان المتوسطية الشريكة	الاتحاد الأوروبي	ألمانيا	اسبانيا	فرنسا	ايطاليا	هولندا	المملكة المتحدة
16422	1380	117	2850	419	2824	1461	
1273	---	---	822	78	---	---	
792	---	117	381	38	---	---	
2777	---	---	1740	239	140	79	
1757	---	---	1521	58	---	44	
6339	603	---	117	14	418	---	
5438	777	---	171	33	2264	1056	

المصدر: فابريس جراس، مرجع سبق ذكره، ص 7.

من الجدول (8)، نسجل تصدر تركيا لصادرات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ6.3 مليار يورو، وجهتها المفضلة ألمانيا بـ603 مليون يورو، هولندا بـ418 مليون يورو، فرنسا بـ117 مليون يورو. تليها اسرئيل بـ5.4 مليار يورو، لبنان بـ1.7 مليار يورو. ودول المغرب العربي مجتمعة بـ1.2 مليار يورو. إذ تعتبر فرنسا الوجهة الجاذبة لهذه الاستثمارات.

4. نموذج الجاذبية المقترح: تقدير وتحليل البيانات، والنتائج التطبيقية.

لم يصبح بعد المسافة عائقا أمام حركة التجارة الدولية، إذ خفضت العوالة والتقدم التكنولوجي من هذا العائق، إما بتحديث وسائل النقل، أو اتساع شبكة الأسواق الدولية، أو تنامي قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي خفضت من تكاليف النقل، وألغت الحواجز والقيود الكمية وغير الكمية، مما مكن من خلق شبكة واسعة من الأسواق الإقليمية. ولتأكيد ذلك استخدمت الدراسات الحديثة نماذج قياسية لقياس هذا التأثير، من بينها نموذج الجاذبية (Gravity Model) لقياس التبادلات التجارية البينية، الذي هو موضوع دراستنا.

1.4. وصف النموذج القياسي وصياغته وتقديم البيانات.

1.1.4. طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام بيانات سنوية (Time Series) للفترة (1970 - 2015)، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، ومرصد الاستثمار والشراكة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ANIMA-MIPO. وقد شملت البيانات كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI_{ij} ، والنتاج الإجمالي الخام لكل من دول الاتحاد الأوروبي GDP_i ، ودول جنوب المتوسط الشريكة GDP_j ، بالإضافة إلى عدد السكان للشريكين الإقليميين POP_i ، و POP_j . أما بالنسبة للمتغيرات الوهمية Dummy

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

Variables، TradeAgtij، COLONIZERij، DISij، فقد اعتمدنا لتقديرها على بيانات مستخلصة من تقارير لمنظمات ومؤسسات إقليمية ودولية، ودوريات وخرائط وبيانات شبكية مختلفة، بالإضافة إلى موقع GoogleEarth. وعليه فإن حجم العينة الكلية للدراسة تضم 46 مشاهدة. وتم تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews9.

2.1.4. اختيار شكل معادلة النموذج.

إن نموذج الجاذبية الذي اقترناه للاستخدام في تحليل حالات وبيانات التبادل التجاري الثنائي الدولي بين دول مجموعة اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، لتفسير المجموع الكلي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول المتوسطية الشريكة، للفترة الزمنية (1970 - 2015)، أُستخدم في العديد من الدراسات التي تناولت العمل الإقليمي وأثره في تقدير وتقييم تدفقات التجارة والاستثمار بين الشريكين الإقليميين، هو عبارة عن دالة خطية للناتج الإجمالي الخام GDP وعدد السكان POP، لـ (i)، و (j)، والمسافة الجغرافية الفاصلة بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. مضافا لهم الاتفاقيات التجارية بين الشريكين الإقليميين TradeAgtij، والماضي الاستعماري COLONIZERij. النموذج المفضل الذي سنستخدمه في تقدير وتحليل البيانات، والنتائج التطبيقية لأثر تطبيق النموذج على اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، مأخوذ من دراسة (Edward Christine, 2003)، مع إدخال بعض التعديلات عليه، حسب ما يتوافق وموضوع دراستنا.

$$GDP_X^\gamma \cdot DIS^{\delta} M = k \cdot GDP_M^\beta \dots\dots\dots(1)$$

M: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو الواردات إلى البلد M من البلد X.

DIS: المسافة الجغرافية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية.

β و γ : متوقع أن يكون إيجابيين وفي حدود ال 1.

δ : متوقع أن يكون سالب وهو مقدر عموما بين -0.7 و-1.5.

ويعتبر نموذج الجاذبية من أكثر نماذج الدراسات القياسية فعالية، لقياس مدى فعالية تدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية بين مجموعتين إقليميتين متكاملتين (حالة التكامل الاقتصادي).

ولاختبار تأثيرات P المختلفة، يوسع النموذج للمتغيرات الوهمية: G1،، Gp:

$$\ln(M) = \alpha + \beta \ln(GDPM) + \gamma \ln(GDPx) + \delta(DIS) + \sum_{s=1}^p \lambda_s G_s \dots\dots(2)$$

والتي هي مكافئة لـ:

$$M = \exp(\alpha) \cdot GDP_M^\beta \cdot GDP_X^\gamma \cdot D^\delta \cdot \prod_{s=1}^p \exp(\lambda_s G_s) \dots\dots\dots(3)$$

ويُدخل في النموذج عدد السكان لدول مجموعة الشراكة الأورو-متوسطية POPj كمتغير مستقل إلى جانب الناتج الإجمالي الخام GDPj.

وكلما كان الحجم الاقتصادي لطرفي التبادل الممثل في GDP أكبر، كلما كان التبادل التجاري والاستثماري أكبر بين الطرفين. إذ يلعب الناتج الإجمالي الخام أهمية كبيرة في تفعيل عملية التبادل التجاري من ناحية الكم، ومن ناحية النوع بين الشركاء التجاريين. لذلك يصبح نموذج الجاذبية المقترح كالتالي:

$$\ln(M_{ij}) = \alpha + \beta_1 \text{SIMSIZE}_{ij} + \beta_2 \text{TGDP}_{ij} + \beta_3 \text{RELEND}_{ij} + \beta_4 (DIS_{ij}) + \sum_{s=1}^p \lambda_s G_s \dots\dots(4)$$

$$\text{SIMSIZE}_{ij} = \ln\left(1 - \left(\frac{GDP_i}{GDP_i + GDP_j}\right)^2\right)$$

$$\left(\frac{GDP_j}{GDP_i + GDP_j}\right)^2 \dots\dots\dots(5)$$

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

$$TGDP_{ij} = \ln(GDP_i + GDP_j)$$

(6)

$$RELEND_{ij} = \ln \frac{GDP_i}{POP_i} - \ln \frac{GDP_j}{POP_j}$$

(7)

منه، نستنتج المعادلة رقم (8)، التي تحوي نموذج ثلاثي يعتمد على متغير بلد المصدر (Source Country)، ومتغير بلد المقصد (Destination Country)، والزمن (Time). حيث هناك ثلاثة اعتراضات فردية هي:

(α_i): لبلد المصدر (Source Country).

(γ_j): لبلد المقصد (Destination Country).

(ϕ_t): للزمن (الفترة الزمنية) (Time).

$$\ln(M_{ijt}) = \alpha_i + \gamma_j + \phi_t + \beta_1 \ln(GDP_{it}) + \beta_2 \ln(GDP_{jt}) + \beta_3 (DIS_{ij}) + \epsilon_{ijt} \dots\dots(8)$$

$$\ln(FDI_{ij}) = \alpha + \beta_1 SIMSIZE_{ij} + \beta_2 TGDP_{ij} + \beta_3 RELEND_{ij} + \beta_4 (DIS_{ij}) + \epsilon_{ij} \dots(9)$$

$$\ln(FDI_{ij}) = \alpha_i + \beta_1 \ln(GDP_i) + \beta_2 \ln(GDP_j) + \beta_3 (DIS_{ij}) + \epsilon_{ij} \dots\dots\dots(10)$$

FDI_{ij}: قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (الدول المضيفة).

$$SIMSIZE_{ij} = \ln \left(1 - \left(\frac{GDP_i}{GDP_i + GDP_j} \right)^2 - \left(\frac{GDP_j}{GDP_i + GDP_j} \right)^2 \right)$$

$$TGDP_{ij} = \ln(GDP_i + GDP_j)$$

$$RELEND_{ij} = \ln \frac{GDP_i}{POP_i} - \ln \frac{GDP_j}{POP_j}$$

منه، وبإضافة المتغيرات الوهمية (Dummy Variables)، المتمثلة في، الاتفاقيات التجارية (TradeAgt_{ij}) بين الشريكين الإقليميين، والماضي الاستعماري الذي يربط تاريخيا بين دول الاتحاد الأوروبي، والدول المتوسطة الشريكة (COLONIZER_{ij})، ومدى تأثيره على حجم التبادل، يصبح نموذجنا كالتالي:

$$\ln(FDI_{ij}) = \alpha_i + \beta_1 \ln(GDP_i) + \beta_2 \ln(GDP_j) + \beta_3 \ln(POP_i) + \beta_4 \ln(POP_j) + \beta_5 (TradeAgt_{ij})$$

$$+ \beta_6 COLONIZER_{ij} + \beta_7 (DIS_{ij}) + \epsilon_{ij} \dots\dots\dots(11)$$

حيث:

GDP_i: الناتج الداخلي الخام لدول الاتحاد الأوروبي.

GDP_j: الناتج الداخلي الخام للدول المتوسطة الشريكة (جنوب المتوسط).

POP_i: عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي.

POP_j: عدد سكان الدول المتوسطة الشريكة (دول جنوب المتوسط).

TradeAgt_{ij}: الاتفاقيات التجارية بين الشريكين الإقليميين، الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب المتوسط.

COLONIZER_{ij}: الماضي الاستعماري الذي يربط دول الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط.

DIS_{ij}: المسافة النسبية بين دول الاتحاد الأوروبي (i)، ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (j) (الدول المضيفة).

ϵ_{ij} : المتغير العشوائي، يمثل كافة العوامل الأخرى التي لم نأخذها في نموذج الجاذبية. بذلك، نصل إلى بناء النموذج القياسي

لدراستنا.

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

3.1.4. تقديم المتغيرات.

أ- المتغير التابع Dependent Variable:

FDI_{ij}: قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (الدول المضيفة). وقد رمزنا له بـ FDI_{ij}، مقدرًا بملايين الدولارات الأمريكية.

ب- المتغيرات المستقلة Independant Variables:

يتكون النموذج من المتغيرات المستقلة الآتية:

i. متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP_i و GDP_j: إذ تمثل (i) مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل (j) مجموعة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية. و $i = 1, 2, 3, \dots, n$ و $j = 1, 2, 3, \dots, m$ ، مقدرًا بملايين الدولارات الأمريكية.

ii. متغير السكان Population: وهو متغير يمثل عدد السكان في كل مجموعة دول الدراسة مقدرًا بملايين النسما، ورمزنا لهذا المتغير بالرمز POP_i و POP_j، و (i) يمثل مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، و (j) يمثل مجموعة دول الضفة الجنوبية الشريكة للبحر الأبيض المتوسط.

iii. متغير المسافة Distance: هي عامل من العوامل التي تؤثر في التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر والتبادلات التجارية الخارجية، مثله مثل بقية العوامل الأخرى التي يمكن أن نضيفها إلى النموذج. وتعتبر المسافة بين الشريكين ثابتة وواحدة لا تتغير، طيلة السلسلة الزمنية. لذا افترضناها في بحثنا هذا متغيرًا وهميًا، وقد قدرناها بـ (1) للقيم الإيجابية، أي وجود حدود مشتركة بين الشريكين و (0) للقيم غير الإيجابية، أي عدم وجود حدود مشتركة. ورمزنا لها بـ DIS_{ij}.

iv. المتغيرات الوهمية Dummy Variables: هناك عدة متغيرات وهمية يمكن أن نضيفها إلى النموذج، وقد أعطينا للمتغيرات الوهمية، الرقم (1) للقيم الإيجابية، ورقم (0) للقيم غير الإيجابية، وهي (COLONIZER_{ij}، TradeAgt_{ij}، ... الخ).

v. المتغير العشوائي Random Variable: ويمثل كافة العوامل الأخرى التي لم نأخذها في نموذج الجاذبية، ورمزنا له بالرمز ε_{ij} . $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_7$: تمثل معاملات النموذج (Coefficients).

α_i : ترمز إلى المتغيرات الثابتة (Constants)، وهي مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والثقافية والمؤسسية لمجموعتي دول اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، وهي تتغير ولكنها لا تؤثر على المتغير التابع في النموذج.

2.4. تقدير نموذج الجاذبية لدول الدراسة، وتحليل البيانات، وتفسير النتائج.

لتقدير نموذج الجاذبية لدول الدراسة، وتحليل بياناته، نحاول دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وإيجاد معاملات معادلة الجاذبية، ثم تقدير النموذج لمعرفة مدى تأثير متغيرات الجاذبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول جنوب المتوسط الشريكة، عن طريق تحليل بيانات النتائج المقدرّة من طرف البرنامج الإحصائي Eviews9.

1.2.4. تقدير معالم النموذج α, β :

بعد إدخال المعطيات في البرنامج الإحصائي Eviews9 ومعالجتها، والمقدرة للفترة (1970-2015)، وبعد تحليل مخرجات بيانات النتائج، قمنا بتحديد معالم النموذج α, β ، والمقدرة في معادلة النموذج، وفق بيانات الجدول التالي:

الجدول (9): نتائج تقدير معالم النموذج المقترح.

α	β_1	β_2	β_3	β_4	β_5	β_6	β_7
C	GDP _i	GDP _j	POP _i	POP _j	TradeAgt _{ij}	COLONIZER _{ij}	DIS _{ij}
-66.25175	2.210812	-0.060589	-0.143006	1.440412	-0.185433	0.750147	-0.088094

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي Eviews 9.

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

استنتاجا من جدول معاملات معادلة النموذج المقدرة لعلاقة اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، و جدول نتائج تقدير

معالم النموذج المقترح، يمكننا كتابة علاقة نموذج الدراسة، كما يلي:

$$\text{LNFDI} = 2.21081164518 * \text{LNGDPI} - 0.0605889471894 * \text{LNGDPJ} - 0.143006162369 * \text{LNPOPI} + 1.44041218592 * \text{LNPOPJ} - 0.185432972495 * \text{TRADEAGTIJ} + 0.750147171931 * \text{COLONIZERIJ} - 0.0880939577845 * \text{DISIJ} - 66.251750589$$

$$R^2 = 0.943 \quad F\text{-Stat} = 89.937 \quad \text{Prob}(F\text{-Stat}) = 0.000 \quad D.W = 1.261 \quad \text{Obs} = 46$$

2.2.4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

1.2.2.4. اختبار جذر الوحدة للاستقرار Unit Root: (اختبار Ducky fuller الموسع ADF):

يأجر اختبار Ducky fuller الموسع ADF (اختبار جذر الوحدة للاستقرار Unit Root)، باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews9، على السلاسل الزمنية المقدرة في نموذج دراستنا، استنتجنا استقرار جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع دراستنا، عند مستوى الفروق الأولى (1st difference)، وذلك عند المستوى 5% (إذ أن $T_c > T_t$)، إذ تم قبول الفرضية البديلة H1، ورفض الفرضية العدم H0.

منه، نلخص اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج موضوع دراستنا، في الجدول التالي:

الجدول (10): نتائج اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج (اختبار) ديكي فولر Dickey Fuller الموسع (ADF) لجذر الوحدة.

اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج							
مستوى السكون	الفرق الأول 1 st difference			المستوى Level			
	بدون متجه زمني وقاطع	متجه زمني وقاطع	قاطع	بدون متجه زمني وقاطع	متجه زمني وقاطع	قاطع	
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	*1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
مستوى I(1)	7.371	8.073	8.149	2.000	2.748	1.066	FDIj
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
مستوى I(1)	6.132	6.378	6.455	1.797	3.007	0.853	GDPi
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
مستوى I(1)	6.732	6.951	6.965	1.322	2.189	0.403	GDPj
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
مستوى I(1)	6.730	6.585	6.653	0.060	2.331	2.371	POPi
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
مستوى I(1)	6.538	6.475	6.522	0.619	1.801	1.204	POPj

*: Prob = 0.9880، وبالتالي يوجد جذر الوحدة.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي Eviews9.

بالتالي، تظهر نتائج اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)، لاستقرار السلاسل الزمنية، (FDIj)، (GDPi)، (GDPj)، (POPi)، (POPj)، حسب المعاملات كالتالي:

الجدول (11): نتائج اختبار Ducky Fuller الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية.

المتغيرات	الفرق الأول 1 st difference			المستوى Level		
	بدون متجه زمني وبدون قاطع	القاطع	متجه زمني وقاطع	بدون متجه زمني وبدون قاطع	القاطع	متجه زمني وقاطع
FDIj	-7.371	-0.375	2.427	2.000	2.529	1.223
GDPi	-6.132	-0.107	1.633	1.797	2.897	0.900
GDPj	6.732	0.690	1.438	1.322	2.283	0.437
POPi	-6.730	-0.276	0.094	0.060	0.149	2.372

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

POPj	1.220	1.401	0.619	0.627	0.446	-6.538
------	-------	-------	-------	-------	-------	--------

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي 9 Eviews.

2.2.2.4. اختبار فيليب بيرون Phillips Perron:

بالاعتماد على نفس معادلة (DF) لديكي فولر Ducky Fuller، وإعادة اختبار الفروق الأولى (1st difference) لفيليب بيرون Phillips-Perron، باستعمال نفس المتغيرات، استنتجنا استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، عند مستوى الفروق الأولى (1st difference)، وذلك عند المستوى 5% (إذ أن $Tc > Tt$)، إذ تم قبول الفرضية البديلة H1، ورفض الفرضية العدم H0.

منه، نلخص نتائج اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج موضوع دراستنا، في الجدول التالي:

الجدول (12): نتائج اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج (اختبار) فيليب بيرون Phillips-Perron لجذر الوحدة.

اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج							
مستوى السكون	الفرق الأول 1 st difference			المستوى Level			
	بدون متجه زمني وقاطع	متجه زمني وقاطع	قاطع	بدون متجه زمني وقاطع	متجه زمني وقاطع	قاطع	
ساكنة عند	*1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
I(1) مستوى	7.332	8.077	8.151	2.456	2.764	1.009	FDIij
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
I(1) مستوى	6.129	6.376	6.454	1.893	2.742	0.836	GDPi
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
I(1) مستوى	6.731	7.269	7.081	1.374	2.189	0.358	GDPj
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
I(1) مستوى	6.730	6.585	6.653	0.060	2.473	2.502	POPi
ساكنة عند	1.948	3.515	2.929	1.948	3.513	2.928	القيم الحرجة عند 5%
I(1) مستوى	6.538	6.475	6.522	0.621	1.845	1.234	POPj

*: Prob = 0.996، وبالتالي يوجد جذر الوحدة.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي 9 Eviews.

بالتالي، نلخص نتائج اختبار فيليب بيرون Phillips Perron، لاستقرار السلاسل الزمنية، (GDPj)، (GDPi)، (FDIij)، (POPj)، (POPi)، حسب المعاملات في الجدول التالي:

الجدول (13): نتائج اختبار Phillips Perron لاستقرار السلاسل الزمنية.

الفرق الأول 1 st difference			المستوى			المتغيرات
بدون متجه زمني وبدون قاطع	القاطع	متجه زمني وقاطع	بدون متجه زمني وبدون قاطع	القاطع	متجه زمني وقاطع	
-7.371	-0.375	2.427	2.000	2.529	1.223	FDIij
-6.132	-0.107	1.633	1.797	2.471	0.900	GDPi
-6.732	0.690	1.438	1.322	2.283	0.437	GDPj
-6.730	-0.276	0.049	0.060	0.149	2.372	POPi
-6.538	-0.446	0.627	0.619	1.401	1.220	POPj

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي 9 Eviews.

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

3.2.2.4. اختبار KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin):

اقترح (1992) Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin، استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة⁶.

بعد إدخال المعطيات، وإجراء الاختبار، باستعمال برنامج Eviews⁹، لاحظنا من النتائج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المشار إليها، غير مستقرة عند مستوى (Level)، وبالتالي عندها جذر الوحدة من خلال قبول الفرضية H_0 ، ورفض الفرضية H_1 ، مع تباين في الشكل، وذلك عند المستوى 5%.

بإعادة اختبار الفروق الأولى (1st difference)، على نفس المتغيرات، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (14): اختبار KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin) لمستوى الفروق الأولى (1st difference).

متجه زمني وقاطع		القاطع		المتغيرات
Level 5%	LM-Stat	Level 5%	LM-Stat	
0.146	0.060	0.463	0.068	FDI _{ij}
0.146	0.066	0.463	0.074	GDP _i
0.146	0.061	0.463	0.120	GDP _j
0.146	0.043	0.463	0.054	POP _i
0.146	0.066	0.463	0.095	POP _j

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي Eviews⁹.

نلاحظ استقرار جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع دراستنا، عند مستوى الفروق الأولى (1st difference)، وذلك عند المستوى 5%، إذ تم قبول الفرضية H_1 ، ورفض الفرضية H_0 .

بالتالي، فإن نتائج اختبار KPSS، لاستقرار السلاسل الزمنية، (FDI_{ij})، (GDP_i)، (GDP_j)، (POP_i)، (POP_j)، من خلال دراسة الجذور الأحادية، نلخصها حسب المعاملات في الجدول التالي:

الجدول (15): نتائج اختبار KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin) لاستقرار السلاسل الزمنية.

الفرق الأول 1 st difference		المستوى Level		المتغيرات
متجه زمني وقاطع	القاطع	متجه زمني وقاطع	القاطع	
-0.328	2.096	22.470	86.585	FDI _{ij}
-0.235	1.821	24.814	257.64	GDP _i
0.742	1.333	11.987	256.98	GDP _j
-0.268	0.096	1.160	420.56	POP _i
0.434	0.650	4.916	259.190	POP _j

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي Eviews⁹.

بعد الانتهاء من اختبار استقرار السلاسل الزمنية، وجب التأكد من إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه بين السلاسل الزمنية، وذلك من خلال دراسة منهجية جوهانسن - جوسليوس Johansen and Juselius.

3.2.4. اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test:

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتوازن نحو التوازن طويل الأجل. وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

النظام الاقتصادي. وان أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختيار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، هي، منهجية انجل جرانجر Granger and Engel، ومنهجية جوهانسن - جسليوس Johansen and Juselius⁷.

1.3.2.4. منهجية جوهانسن - جسليوس Johansen and Juselius:

يقوم اختبار جوهانسن على شرط أساسي وهو، أن بيانات السلاسل الزمنية تكون غير مستقرة على مستوى "Level"، ولكن عند تحويلها باستعمال الفروق الأولى (1st difference)، تصبح مستقرة عند نفس المستوى I(1).
نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة جوهانسن، للفترة الزمنية (1970 - 2015)، لمعرفة مدى تكامل السلاسل الزمنية موضوع دراستنا من عدمه. وبافتراض أن المتغيرات الوهمية (Dummy Variables)، TradeAgtij، COLONIZERij، Disij، استعملت كمتغيرات خارجية (Exogenous) للمساعدة في تبيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول جنوب المتوسط الشريكة. بعد إدخال معطيات السلاسل الزمنية في البرنامج الإحصائي Eviews9، تحصلنا على النتائج التالية، وذلك بعد اختيار فترة الإبطاء لأدنى قيمة لـ Akaike Information Criterion (AIC)، والمقدرة بـ 4:

الجدول يمثل نتائج الاختبار الأول، وهو اختبار الأثر (TRACE)، كالتالي:

الجدول (16): نتائج اختبار الأثر (λTRACE).

القرار	T.Stat	القيم الحرجة 0.05	القيمة الاحتمالية P-Value	
عدم وجود معادلة ارتباط البديل H1	247.1613	69.81889	0.0001 >0.05	نرفض الفرض العدم H0، ونرفض الفرض
المعادلة الأولى البديل H1	90.40181	47.85613	0.0000 >0.05	نرفض الفرض العدم H0، ونرفض الفرض
المعادلة الثانية البديل H1	37.37035	29.79707	0.0349 >0.05	نقبل الفرض العدم H0، ونرفض الفرض
المعادلة الثالثة البديل H1	15.13686	15.49471	0.1256 <0.05	نقبل الفرض العدم H0، ونرفض الفرض البديل
المعادلة الرابعة البديل H1	3.513570	3.841466	0.0609 <0.05	نقبل الفرض العدم H0، ونرفض الفرض البديل H1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي Eviews9.

من الجدول (16)، نلاحظ أن قيم T.Stat الثلاثة الأولى، أكبر من القيم الحرجة، كذلك، فإن القيم الاحتمالية اقل من 0.05، وهنا نرفض الفرض العدم H0، ونقبل الفرض البديل H1. مما يؤكد على وجود ارتباط بين 3 معادلات عند مستوى 5%.

في حين كانت نتائج الاختبار الثاني، وهو اختبار القيمة الذاتية العظمى (Max-Eigen)، كالتالي:

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

الجدول (17): نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى (λ Max).

القرار	T.Stat	القيم الحرجة 0.05	القيمة الاحتمالية P-Value	
$156.75 < 33.876 < \text{نرفض الفرض العدم } H_0$, ونقبل الفرض البديل H_1	156.7595	33.87687	0.0001 >0.05	عدم وجود معادلة ارتباط
$53.031 < 27.584 < \text{نرفض الفرض العدم } H_0$, ونقبل الفرض البديل H_1	53.03146	27.58434	0.0000 >0.05	المعادلة الأولى
$22.233 < 21.131 < \text{نرفض الفرض العدم } H_0$, ونقبل الفرض البديل H_1	22.23349	21.13162	0.0349 >0.05	المعادلة الثانية
$14.264 > 11.623 < \text{نقبل الفرض العدم } H_0$, ونرفض الفرض البديل H_1	11.62329	14.26460	0.1256 <0.05	المعادلة الثالثة
$3.841 > 3.513 < \text{نقبل الفرض العدم } H_0$, ونرفض الفرض البديل H_1	3.513570	3.841466	0.0609 <0.05	المعادلة الرابعة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البرنامج الإحصائي Eviews9.

كذلك في حالة اختبار القيم الذاتية العظمى (Max-Eigen)، فإن قيم (Max-Eigen.Stat) الثلاثة الأولى، أكبر من القيم الحرجة 0.05، والقيم الاحتمالية أقل من 0.05، وهنا نرفض الفرض العدم H_0 ، ونقبل الفرض البديل H_1 . مما يؤكد على وجود ارتباط بين 3 معادلات عند مستوى 5%.

استنتاجا من هذين الاختبارين، نستنتج أن البيانات أو المعطيات المدروسة تؤكد انه يوجد تكامل مشترك على المدى الطويل بين متغيرات النموذج أو السلاسل الزمنية المستقلة GDP_i ، GDP_j ، $POPI$ ، POP_j ، والمتغير التابع FDI_{ij} ، موضوع دراستنا. مما يبين وجود علاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة (حالة الشراكة الأورو-متوسطية) على المدى الطويل. ومنه، سنقوم بإجراء نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction.

نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction:

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية. فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار ويطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن Equilibrium. وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل.⁸ ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك وفقا لطريقة جوهانسن. وتأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل.

من خلال دراسة وتحليل نتائج اختبار Wald Test، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ Chi-square، بالنسبة للمتغيرات المستقلة مجتمعة تساوي 0.0663، وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05، لذا نقبل الفرضية العدم H_0 ونرفض الفرض البديل H_1 ، ومنه، لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة مجتمعة، والمتغير التابع (FDI_{ij}). لكن توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغير المستقل POP_i (إذ Chi-square تساوي 0.048) من جهة، وبين POP_j (إذ Chi-square تساوي 0.405) من جهة أخرى. في حين تنعدم العلاقة (ق.أ) بين GDP_i ، GDP_j ، والمتغيرات الوهمية، وبين FDI_{ij} .

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

أما بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع FDI_{ij} ، وانطلاقاً من نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ يساوي -0.529792 وهو سالب ويحقق الشرط الأول، والقيمة الاحتمالية P - Value تساوي 0.0298 وهي معنوية واقل من القيمة الحرجة 0.05 وهي بذلك تحقق الشرط الثاني، لذا نستنتج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (FDI_{ij}).

مما سبق، نلاحظ أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (FDI_{ij})، في حين لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، ولكن توجد مع POP_i ، و POP_j . لذا يعتبر نموذج دراستنا مقبول.

خلاصة.

من خلال دراستنا لواقع علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية، والتأكد تطبيقياً من ذلك، بتطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقيات الأورو-متوسطية، باستخدام منهجية التكامل المشترك، وفي نهاية الدراسة القياسية، تم التوصل إلى العديد من النتائج الهامة، خصوصاً على ضرورة وأهمية العمل الإقليمي، الذي يعتبر ضروري لتحرير التجارة الدولية، وتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يحفز الدول الشريكة على إصلاح السياسات الاقتصادية، وهيكله الاقتصادية. بما يتماشى وتطورات النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ومن خلال دراستنا، سجلنا أن بعض الدول سجلت بفضل اتفاقية الشراكة نموًا في الناتج الداخلي الخام، ونسبة التبادل التجاري، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل، تركيا، إسرائيل، المغرب، تونس، مصر.

اعتماداً على النتائج المستخلصة من دراستنا، لاحظنا أن القيمة الاحتمالية لـ χ^2 square للمتغيرات المستقلة مجتمعة، تساوي 0.0663 ، هي أكبر من القيمة الحرجة 0.05 ، لذا فإنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة مجتمعة، والمتغير التابع FDI_{ij} . لكن توجد علاقة قصيرة الأجل بين POP_i و FDI_{ij} ، وبين POP_j مع FDI_{ij} . في حين سجلنا من نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ، إن معامل تصحيح الخطأ Error Correction Model هو معنوي إذ يساوي 0.0298 ، وهو اقل من 0.05 ، ومعامل $c(1)$ سالب -0.529792 ، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية على مستوى الأجل الطويل بين المتغيرات، أي وجود علاقة على المدى الطويل. كما سجلنا، إن جميع المتغيرات المستقلة غير معنوية لتفسير المتغير التابع منفردة وبالتالي هي لا تؤثر على المتغير التابع (FDI_{ij}). باستثناء المتغير POP_i الذي هو معنوي ويفسر المتغير التابع (FDI_{ij})، في حين أن إشارة معاملات المتغيرات الوهمية $Trade_{Artij}$ ، و DIS_{ij} ، موجبة مما يعني تأثير هذه المتغيرات بالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وبما أن الاحتمالية F الإجمالية ($Prob(F\text{-Statistic})$) تساوي 0.04597 ، هي اقل من القيمة الحرجة 0.05 ، فإننا نستنتج أنه توجد معنوية إجمالية ما بين المتغيرات، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى منطقة جنوب المتوسط.

مما سبق، نستنتج أن هناك علاقة طويلة الأجل ما بين التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر (حالة اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية)، وهو ما يؤكد فرضيتنا الأساسية.

على ضوء هذه النتائج يمكن أن نوصي بالاقترحات التالية:

- 1- على دول جنوب المتوسط إعادة إصلاح سياساتها الاقتصادية، بما يتماشى واقتصاد السوق.
- 2- إصلاح المنظومة المالية، والجبائية، بما يتماشى وضرورة العمل الإقليمي، والتطورات الجديدة في النظام الدولي.

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

- 3- تعديل المنظومة التشريعية والقانونية، لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و نمو نسبة التبادل التجاري الخارجي.
- 4- ضرورة العمل الإقليمي مع دول الجوار (الشراكة الأورو-متوسطية)، وتفعيل اتحاد المغرب العربي على أسس من الشراكة والتعاون المتوازن.
- 5- ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص، ومرافقة المستثمرين الخواص، حتى ترفع من قيمة الصادرات في مواجهة المنافسة الإقليمية.
- 6- التكتل مع دول الجوار (دول اتحاد المغرب العربي)، للعمل إقليميا مع دول الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة.
- 7- نجاح المشروع الأورو-متوسطي، يجب أن يقوم على مبدأ الشراكة العادلة، وليس على حساب احتواء دول الاتحاد الأوروبي لدول الضفة الجنوبية، لتكون سوقا استهلاكية لمنتجات الاتحاد، ومصدر للموارد الخام.
- المراجع.**

¹ محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 67.

² محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص ص: 38-39.

* Béla Balassa est un économiste hongrois, né à Budapest, le 6 avril 1928, et mort à Washington, le 10 mai 1991.

³ علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص 109.

** قد يكون ظهور مصادر جديدة للاستثمار الأجنبي من الدول النامية ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية المضيفة لتلك الاستثمارات ذات الدخل المنخفض وشركات اقتصادات الدول النامية هي الآن مستثمرة هامة في العديد من اقل البلدان نموا. ومن تلك البلدان التي تعتمد اشد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات النامية: باراغواي، الصين، تايلاند، قبرغيزستان، وأيضا البلدان الأقل نموا في العالم وهي إثيوبيا وبنغلادش، تترانيا، ميانمار. فمجموع الاستثمار الأجنبي الوارد إلى عدد من اقل البلدان نموا من قبل الدول النامية يشكل ما يزيد على 40% من مجموع الاستثمار الوارد لتلك الدول. وجنوب إفريقيا تعد مصدرا كبيرا للغاية للاستثمار الأجنبي الوارد إلى بوتسوانا وجمهورية الكونغو وسوازيلند وليسوتو وملاوي. الذي يشكل أكثر من 50% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد لتلك الدول. (لمزيد من تفصيلات ذلك انظر المرجع التالي: (سلام الربضي، النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية: إشكالية العلاقة بين الدولة ورأس المال، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 149).

*** الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015.

**** أنظر: التقرير السنوي للتجارة الدولية 2013، مركز التجارة الدولية، جنيف، ص ص: 14-15.

⁴ بلقاسم زايري- عبد القادر دربال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 9-10.

⁵ دراسة حول: المغربلقتنيات المختلفة لدعم التجارة، المعهد الأوروبي للإدارة العمومية، ماستريخت، مايو 2005، ص 7.

***** الجزائر، مصر، فلسطين، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، سوريا، تركيا.

⁶ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص

تحليل واقع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية:

- 7 كامل كظم علاوي- محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة: 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، 2013، ص 224.
- 8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005، ص 685.
- 9 Edward Christie, Foreign Direct Investment in Southeast Europe, WIIW Workng Papers, N°. 24, March 2003.
- 10 بلقاسم زايري- عبد القادر دربال، التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر: عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب وشرق المتوسط، les Cahiers du CREAD، عدد 88، 2009.
- 11 Adam marszk, Economic Integration and Foreign Direct Investment: Review of Main Theoretical Concepts, Entrepreneurial Business and Economics review, Vol.2, N°.3, 2014.
- 12 Narendra and Anuradha Goel, Impact of Regional Economic Integration on Economic Growth – A Review of Literature, Tactful Management Research Journal, Vol. 2 , Issue. 4 , Jan 2014.
- 13 Marku Megi, The Gravity Model on EU Countries – An Econometric Approach, European Journal of Sustainable Development, V3.N°.3, 2014.
- 14 Shekoofe Nagheli and Others, The Effect of Economic Integration on FDI "The Empirical Study of D8 Countries", International journal of Academic Research in Progressive Education and Development, Vol. 2, N°. 3, July 2013.
- 15 بن يوب لطيفة- عوار عائشة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، السنة 2013.
- 16 Prema-chandra Athukorala, Intra-Regional FDI and Economic Integration in South Asia: Trends, Patterns and Prospects, Working Papers in Trade and Development, Arndt-Corden, Department of Economics, Crawford School of Public Policy, ANU College of Asia and the Pacific, Working Paper No. 05, 2013.
- 17 Valeriano Martinez and Marta Bengoa, Integration Effects and Trade Barriers: Does European Economic Integration affect Foreign Direct Investment?, Federal Reserve Bank of Dallas, February 2010.
- 18 Dirk Willem te velde and Dirk Bezemer, Regional Integration and Foreign Direct Investment in developing Countries, The UK department for International Development (DFID) Supports Policies, Programmes and Projects to Promote International Development, July 2004.
- 19 Eduardo Levy Yeyati- ERNESTO Stein- CHRISTIAN Daude, Regional Integration and the Location of FDI, INTER-AMERICAN Development Bank, Research Department, Working paper N°: 492, July 2003.
- 20 Francesca Di Mauro, The Impact of Economic Integration on FDI and Exports: A Gravity Approach, CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, Working Document N°. 156, NOVEMBER 2000.
- 21 Julia Kubny and Others, Regional Integration and FDI in Emerging Markets, Kiel Working Paper No. 1418, April 2008.
- 22 Magnus Blomstrom and Ari Kokko, Regional Integration and Foreign Direct Investment, NBER Working Paper Series, National Bureau of Economic Research, Working Paper Series in Economics and Finance N°.172, 1997.
- 23 Normaz wana Ismail- Peter Smith- Maurice Kuglar, The Effect of ASEAN Economic Integration on Foreign Direct Investment, Journal of Economic Integration, 24(3), September 2009, 385- 407.